دخول النواب إلى قاعة المجلس

النواب ياخذون مواقعهم (تصوير: صالح محمد)

الحضور على أن تلتئم مجددا في 24 من الشهر الجاري

يواصلون مهاجمتها: خطواتها غير المدروسة ستعقد الأمور

الدمخي:عليها تغليب الحكمة والعقلانية ومصلحة البلد وتوفير مناخ سياسي مناسب لتقديم الإصلاحات

نقاشات نيابية

الحبيني والمطر وفهاد

لا يمكن قبول سياسة فرض الواقع إما أن تستجيبوا أو ننسحب فهذا نهج لم نعهده إلا من حكومات كانت فاشلة

أنا متأكد أن سمو رئيس الوزراء لديه نية الإصلاح وفيه خير وجاء وهو يمد يده للتعاون ونحن كمجلس مددنا أيدينا للتعاون

فلاح الهاجري:النواب بادروا بالتعاون خلال الفترة الماضية في حين أن الحكومة أظهرت أنها ليست على مستوى الطموح

اعتمدت السياسة ذاتها لسابقاتها من الهروب إلى الأمام على الرغم من القوانين المهمة التي تنتظرها الأسرة الكويتية

الحكومة الواثقة من عملها تقارع الحجة بالحجة وتواجه المجلس بالرفض أو بالإيجاب وتقدم الأرقام والإحصائيات

يقوم بدوره يستحق الاستجواب وكذلك سمو رئيس مجلس الوزراء إذا كان لا يقوم بدوره، ولكن المطلوب أيضا تحقيق الإصلاحات السياسية الواضحة التي يطالب بها الشعب الكويتي والتي يتضمن برنامج العمل الحكومي جزءا منها"، معتبرا أن هذه الإصلاحات هي المحك الحقيقي بين الحكومة والمجلس.

وقال "هناك من تضرر من الإصلاحات التي تمت وهم من دمروا البلد بالفساد السابق وهم من يدفعون اليوم للمواجهة، الأدوات والذيول لمن كان سبب دمار الكويت في الفترة السابقة سواء في الحكومات السابقة أو مجالس الأمر السابقة هؤلاء متضررون وشغلوا إعلامهم كاملا من أجل الدفع إلى المواجهة وإعاقة أي عمل إصلاحي".

وأضاف "لذلك يجب ما جئنا من أجله، ولذلك يجب أن يكون هناك اتفاق على الإصلاحات"، مشيرا إلى أن أكثر من 30 نائبا طرحوا رؤيتهم الإصلاحية المتكاملة لنهاية دور الانعقاد الحالي.

ورأى ضرورة إيجاد توافق بين برنامج عمل الحكومة والرؤية الإصلاحية التي طرحها النواب، مؤكدا أنه في حال توافقت الإرادتان بين الحكومة والمجلس فسيتحقق الإصلاح.

وأكد أن "أي وزير لا أن يكون لدينا كنواب البصيرة الواضحة فيما يفعله هؤلاء من محاولات وتسخير إعلامهم لإبطال وإعاقة وإفشال كل المحاولات الإصلاحية القادمة لأن أي محاولة إصلاح تفضح أعمالهم الفاسدة، وكما قلنا إنهم عند عرض قوانين الإسكان وغيرها سيحركون كل ما يستطيعون لضرب أي عمل إصلاحي وإفشاله".

من ناحيته أبدى النائب الدكتور فلاح الهاجري استياءه من سياسة الحكومة في التعامل مع القضايا الحيوية داخل مجلس الأمة، مشددا على أن النواب بادروا بالتعاون وعدم التصعيد خلال الفترة الماضية، في حين أن الحكومة أظهرت أنها ليست على مستوى الطموح. وقال الهاجري: إن الحكومة اعتمدت السياسة ذاتها لسابقاتها من الهروب إلى الأمام خلال الجلستين العادية والتكميلية أمس واليوم على الرغم من القوانين المهمة المنتظرة من الأسرة الكويتية، وكان يتوجب على الحكومة الحضور ومقارعة الحجة بالحجة إلا أنها اختارت الهروب، موضحا أن الحكومة تمثل الشعب الكويتي قبل أن يمثله أعضاء مجلس الأمة، والمجلس والحكومة وجهان لعملة واحدة ويسعيان إلى هدف واحد وهو تحقيق طموحات الشعب"، ومن يخرج من رحم الأمة يدور في فلكها.

وذكر الهاجري: أن الحكومة الواثقة من عملها تقارع الحجة بالحجة وتواجه المجلس بالرفض أو بالإيجاب وتقدم الأرقام والإحصائيات، لكن الهروب ليس مقبولا من حكومة تمثل طموحات الشعب، مؤكدا على أن المجلس سيمد يديه للتعاون من أجل المصلحة العامة إذا أرادت الحكومة الإنجاز والتعاون، كما أنه سيفعل أدواته الدستورية إذا أرادت التلكؤ والتهاون.

وطالب الهاجري سمو رئيس الوزراء بمد يد التعاون مع المجلس خصوصا أنه لم يقصر، والأخذ بعين الاعتبار أن الشعب مصدر السلطات وينبغي احترام رغبته، مطالبا بتغيير الوزراء الذين يمثلون حملا كبيرا على الحكومة وعائقا لتعاون السلطتين، موضحا أن التهدئة كانت واضحة من البرلمان بعدم التأزيم أو التصعيد أو تقديم الاستجوابات خلال الأشهر السابقة تحقيقا لخطاب القيادة السياسية، مشيرا إلى أن الحكومة في أول اختبار حقيقي وفي قضايا تهم الأسرة الكويتية خرجت على اللوائح والنظم الدستورية والتعاون بين السلطتين.

ودعا الهاجري: الحكومة بالرد بمثل هذا التعاون الذي أبداه المجلس، مستنكرا استعجالها قوانين ليس لها صلة بالمجتمع وليست أولوية لدى السلطتين، بتقديم تنظيم السجون والاجتماعات والمواكب والأسلحة والذخائر وإقامة الأجانب وأمن الحراسة الخاصة، معتبرا أن الحكومة لا تمثل الإرادة الشعبية التي يستحقها أبناء الشعب الكويتي، مطالبا بالسعي لاستعادة ثقة الشارع بتحقيق المصلحة العامة وتلبية طموحاته بالعمل على تحسين عيشة المواطن والتعاون في شأن القوانين المدرجة على جدول الأعمال.

واستغرب الهاجري من الهبات الخارجية التي لا تعد ولا تحصى، بينما تعارض ما يتعلق بالشعب الكويتي والأسرة الكويتية، مشددا على ضرورة العمل على تحسين معيشة الأسر الكويتية باعتبارها من صميم خطاب القيادة السياسية.

من جهته قال النائب صالح عاشور «إذا كان مقترح شراء مديونية المواطنين يخل بمبدأ العدالة وغير دستوري، لماذا لم تتحرك الحكومة بهذا الإطار وتقدم بدائلها كما طلبنا منها؟

واضاف عاشور "واضح أن الأصل عندها عدم احترام الدستور والقانون والإرادة الشعبية والتفكير بعقيلة لا تحل أي مشكلة لحد الآن بل تراجعنا على كل المستويات».

بدورها قالت النائبة الدكتورة جنان بوشهري: «طالما أقرت الحكومة باطلاعها على مجريات جلسة مجلس الأمة، ولم تتخذ إجراء بإلغاء قرار زيادة المعاشات الإستثنائية للوزراء، وآثر الوزراء الانتصار لمصالحهم والتخاذل عن مصالح الوطن السياسية والاقتصادية والمواطنين المعيشية، أصبح استحقاقاً دستورياً استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء».

عبد العزيز الصقعبي يسأل وزير المالية حول شركة مستشفيات الضمان الصحي

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، عن أحكام قضائية نهائية لصالح الشريك الاستراتيجي شركة مستشفيات الضمان الصحي.، ونص السؤال على ما يلي:

صدرت أحكام قضائية نهائية لصالح الشريك الاستراتيجي لشركة مستشفيات الضمان ضد الهيئة العامة للاستثمار،

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما الإجراءات التي ستتخذها الهيئة العامة للاستثمار لتنفيذ الأحكام؟ وهل ستُطبق أي عقوبات على ممثلي الهيئة في مجلس إدارة الشركة بعد صدور الحكم المشار إليه؟

2 - ما التاريخ المحدد لتشغيل المنظومة الصحية بالكامل ونقل علاج العاملين في القطاع الخاص لمستشفيات شركة الضمان؟

3 - ما سبب عدم اكتتاب المواطنين بشكل رسمي حتى الآن؟ وما الميعاد المتوقع لذلك؟

الحجرف ملوحا للزملاء

النواب يهمون بمغادرة القاعة بعد رفع الجلسة